

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥٦	رقم التبليغ :
٢٠٠٨ / ٥ / ٣	بتاريخ :

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٧٩١ / ٢ / ٣٢

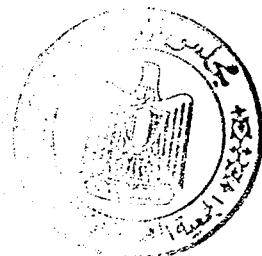
السيد / رئيس مصلحة الجمارك

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التزام القائم بين مصلحة الجمارك ومحافظة شمال سيناء حول مبلغ [٩٣٠,٦٣٣٧ جنية] قيمة ضرائب ورسوم جمركية.

وحاصل الواقعات - حسبما يبين من الأوراق - أن محافظة شمال سيناء إستوردت أدوات ومعدات زراعية، أفرج عنها إفراجاً مؤقتاً بموجب البيان الجمركي رقم ٣٨٥٨٣ في ٢٢/٥/١٩٨٠، وذلك وفق نظام تيسير الإفراج عن البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح الحكومية بعد تقديم ضمان مقبول جمركياً بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية لحين إعادة التصدير. وقد تعهدت محافظة شمال سيناء بالإلتزام بسداد كافة الضرائب والرسوم الجمركية حال عدم تقديمها مستندات الإعفاء، وهو ما لم تقدمه حتى الآن. الأمر الذي أصبح معه مستحقاً عليها مبلغ [٩٣٠,٦٣٣٧ جنية] قيمة الرسوم الجمركية المقدرة على مشمول البيان الجمركي المشار إليه. وإذاء عدم سدادها لهذا المبلغ فقد طلبتم عرض التزام على الجمعية العمومية.

ونفي أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها العقدية في ١٦ من أبريل سنة ٢٠٠٨م، الموافق ١٠ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٩ هـ، فإستان لها أن المادة (٥) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن " تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات



المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص، وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها، ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون، "وتنص المادة (١٠١) من ذات القانون على أن "يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة. ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي يحددها"

و استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى نحو ما جرى به إفتاؤها - أن المشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفي منها إلا بنص خاص، مع إستحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة إلا أنه أجاز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية . كما خول المشرع رئيس الجمهورية سلطة إعفاء الواردات من الضرائب الجمركية، وعلى هذا فإن ورود بضائع برسم إحدى المصالح والإفراج عنها مؤقتاً مقابل التعهد بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها في حالة عدم صدور قرار يتاح معه إعفائها منها، يقرر في ذمتها التزاماً قانونياً بأداء الضرائب والرسوم الجمركية من حين دخول وارداها أراضي الجمهورية ولا تبرأ ذمتها إلا بالأداء أو الإعفاء منها.

ولما كانت محافظة شمال سيناء - بحسبها الجهة المستوردة لصالحها مشمول البيان



الجماركى رقم ٣٨٥٨٣ موقوفات - قد تعهدت بسداد قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم صدور قرار بالإعفاء منها، ومن ثم وإذ خلت الأوراق مما يفيد صدور قرار بإعفاء مشمول البيان الجمركي المشار إليه من الضرائب والرسوم الجمركية، وليس ثمة نزاع بين محافظة شمال سيناء ومصلحة الجمارك حول تقدير قيمة الضرائب والرسوم الجمركية، فإنه يتبع إلزام محافظة شمال سيناء بأداء مبلغ [٦٣٣٧,٩٣٠ جنية]

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام محافظة شمال سيناء أداء مبلغ [٦٣٣٧,٩٣٠ جنية] إلى مصلحة الجمارك قيمة الضرائب والرسوم المستحقة عن البيان الجمركي رقم ٣٨٥٨٣ م موقوفات في ١٩٨٠/٥/٢٢.

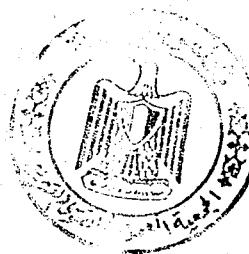
وتفضلاً بقبول فائق الاحترام

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

٢٠٠٨ / ٥ / ٣ تحريراً

المستشار / نبيل ميرهم

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



م //

